أثر السياسة الأمريكية على التبادل التجاري

بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران

فيصل مجبل عبيد الرشيدي باحث دكتوراه –كلية السياسة والاقتصاد– جامعة السويس

أ. د/جمال سلامة علي أستاذ العلوم السياسية –كلية السياسة والاقتصاد– جامعة السويس

د. محمود صافي– مدرس العلوم السياسية –كلية السياسة والاقتصاد – جامعة السويس

الملخص:

تهدف الدراسة إلى التعرف على دور القوى الدولية الفاعلة والتي تشكل أهم المؤثرات الخارجية في صناعة السياسات والقرارات الخارجية لكل من دول مجلس الخليجي التعاون والجمهورية الإيرانية .وتعد الولايات المتحدة الأمريكية لاعبا مؤثرا على السياسات الداخلية والخارجية لمنطقة الخليج، وتشكل هذه المنطقة أهمية كبرى للولايات المتحدة الأمريكية نظرا لكونها منطقة توسع نفوذ اقتصادي وذلك نظرا لاحتواء المنطقة على كميات ضخمة جدا من النفط والغاز. وتفترض الدراسة وجود أثر سلبي للدور الذي تقوم به الولايات المتحدة الأمريكية على العلاقات الخليجية الإيرانية. وتظهر الدور الأمريكي في تصعيد توتر العلاقات الخليجية الإيرانية وتركز على التواجد العسكري الأمريكي في المنطقة، وأثر هذا التواجد على العلاقات الخليجية الإيرانية. وتوضح هذه الدراسة أثر السياسة الأمريكية من خلال دراسة التبادل التجاري ما بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران وأثر العقوبات على زيادة أو نقصان معدل التبادل التجاري. وستقارن الدراسة بين فترة تقارب العلاقات الأمريكية الإيرانية وبالأخص خلال فترة الاتفاق النووي وفترة التباعد والتي تتمثل بالفترة اللاحقة للانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي.

الكلمات الدالة :

العلاقات الدولية، الخليج وإيران، الولايات المتحدة، التبادل التجاري، العقوبات الأمريكية.

Abstract:

The study aims to identify the role of active international power. Which constitutes the most important external influence in making foreign Policies and decisions for each of the GCC countries and the Iranian Republic. The United States of America is an influential player on the internal and external policies of Gulf regions, and this region is significant to the United States because it is an area expansion of economic influence since the region contains a significant quantity of oil and gas. This study assumed a negative Impact of the role played by United States of America on Gulf Iranian relation. This study demonstrates the American role in escalating tensions between Gulf States and Iran, and the study focus on the American military presence in the region and the impact of these presence On Gulf-Iranian relations. This study reveals the impact of U.S. policies by examining trade between the Gulf Cooperation Council countries and Iran, and the impact of American sanctions on increasing or decreasing the rate of trade between these countries. The study will compare between the period of close American-Iranian relations, specifically during the nuclear agreement, and the period of distancing, which represents the aftermath of the U.S. withdrawal from the nuclear agreement.

Key words:

Foreign policy- international relations- Iran- the Gulf- the United States of America- trade exchange- the American military presence- the American sanctions.

مقدمة :

كانت الولايات المتحدة الأمريكية هي الداعم الأول لإيران قبل الثورة الإيرانية. وكان لهذا الدعم العديد من الأسباب وأهمها السيطرة على النفط الإيراني والخليجي من خلال الدعم العسكري لإيران والذي جعل إيران قوة إقليمية لا يستهان بها. فقد كانت الولايات المتحدة تطمح لاستخدام هذه القوة الإقليمية لتلافي أي محاولة أخرى لتكرار أزمة الطاقة العالية لعام 1973. **(مجيد انصاري، 2013)** وتزامن ذلك مع وجود دافع أيديولوجي ورغبة الولايات المتحدة للتصدي لانتشار المد الأحمر وصعود الفكر الاشتراكي شرق وغرب إيران. ولقد استثمرت الولايات المتحدة ذلك الدعم في التخلص من الثورات العربية الاشتراكية مثل "الجبهة الشعبية لتحرير الخليج المحتل" واستمر هذا الدعم حتى قيام الثورة الإيرانية وبعد توقف الدعم لفترة قامت الولايات المتحدة بتحول دعمها لإيران من دعم كلي مباشر إلى دعم جزئي غير مباشر عن طريق إسرائيل خلال الحرب العراقية الإيرانية وتلاشى مع نهاية تلك الحرب، إلا أن هذا التعاون

الأمريكي الإيراني ظهر على السطح مرة أخرى، نظرا لتقارب المصالح الأمريكية الإيرانية خلال فترة الغزو الأمريكي لأفغانستان والغزو الأمريكي للعراق (**زينب عبد العظيم، 2007**) كما ظهرت بوادر للتفاهم الأمريكي الإيراني مع التوصل إلى الاتفاق النووي (**أيرام، 2020**) ، إلا أنه انتهى بنهاية الاتفاق النووي. وتنظر إيران حالياً إلى التواجد العسكري الأمريكي في دول مجلس التعاون الخليجي على أنه تهديداً مباشراً لكيانها وخاصة مع فرض عقوبات أمريكية (**Shirazi، Sameti،Azarbaiejani، 2016**) عليها والانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي (**محمد مطاوع، 2020**).

أهمية الدراسة :

تهتم هذه الدراسة بالدور الذي تلعبه الولايات المتحدة الأمريكية في الفترة التي تسبق الاتفاق النووي وصولا للاتفاق النووي، ثم الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي، وأثر تلك الفترة على العلاقات الخليجية الإيرانية، وسيتم ذلك من خلال عرض التبادل التجاري بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي، وذلك على فترتين وهما الفترة التي تلي الاتفاق النووي، والفترة التي تلي الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي. كما تهتم هذه الدراسة بالجانب الأمني والاقتصادي حيث يمثل التواجد العسكري الأمريكي صمام أمان بالنسبة لدول المجلس في المقابل يعد هذا التواجد أحد أهم مواطئ الخلاف مع إيران وخاصة أنه يمثل تهديدا مباشرا للمصالح الإيرانية في المنطقة، كما تكمن الأهمية في عرض مدى تأثير التواجد العسكري الأمريكي في دول المنطقة على العلاقات الاقتصادية الخليجية الإيرانية، وبيان مدى التعاون الأمريكي الإيراني في أفغانستان والعراق، وما أثر انسحاب الولايات المتحدة من سياستها للمواجهة المباشرة الإرهاب وبيان أثر الاتفاق النووي والانسحاب الأمريكي منها. وتعكس هذه الدراسة أثر فرض العقوبات الأمريكية على إيران وإجبار دول المجلس عليها والآثار الاقتصادية الناجمة عن السياسات الخارجية الأمريكية قبل الانسحاب من الاتفاق النووي وبعده، كما ستبين مدى أهمية دراسة التبادل التجاري ما بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران وتكمن أهمية ذلك في بيان مدى أهمية الصادرات والواردات الإيرانية للمنطقة وبيان حجم التبادل التجاري بين دول مجلس التعاون وإيران. وتبرز الدراسة أثر السياسات الأمريكية على العلاقات الخليجية الأمريكية وتوضح الهدف

الأمريكي الرئيسي من التدخل في الشؤون الداخلية لدول مجلس التعاون ومدى استجابة هذه الدول للإملاءات الأمريكية.

أهداف الدراسة:

1. التعرف على الدوافع الأمريكية وأثر التواجد العسكري الأمريكي على العلاقات الخليجية الإيرانية.
2. تحليل أثر الاتفاق النووي والانسحاب الأمريكي منه على دول مجلس التعاون الخليجي.
3. تحليل أثر السياسة الأمريكية الراهنة على التبادل التجاري بين الطرفين الخليجي والإيراني.
4. تحليل مدى تباين العلاقات الخليجية البينية من خلال معدل التبادل التجاري مع إيران.

المشكلة البحثية:

تكمن المشكلة البحثية في التعرف على أثر الدور الذي تلعبه القوى الدولية المؤثرة في صناعة السياسات والقرارات السياسية الخارجية على الدول المتأثرة بالإملاءات الخارجية، وسيتم عرض ذلك من خلال عرض الدور الذي تلعبه الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة وأثره على التبادل التجاري بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران. كما ستبين الدراسة مدى إيجابية هذا الدور أو سلبيته باتجاه الطرفين وذلك في ظل وجود تباين في مواقف الدول المنطقة حوله وجود القوات الأجنبية فيها، كما تكمن المشكلة في مدى استجابة دول مجلس التعاون الخليجي للعقوبات الأمريكية المفروضة على إيران. ومدى تقبل دول مجلس التعاون الخليجي للاتفاق النووي ومدى تقبل دول المجلس للانسحاب الأمريكي من هذا الاتفاق.

تساؤلات الدراسة:

1. ما هي الدوافع الأمريكية؟ وما أثر التواجد العسكري الأمريكي على العلاقات الخليجية الإيرانية؟
2. وما هو أثر الاتفاق النووي؟ والانسحاب الأمريكي من هذا الاتفاق على دول مجلس التعاون الخليجي؟

3. ما هو أثر السياسة الأمريكية وأثر العقوبات الأمريكية على التبادل التجاري بين الطرفين الخليجي والإيراني؟

منهج الدراسة:

1. **المنهج المقارن.**

يعتمد هذا المنهج على المقارنة بين متغيرين أو أكثر حيث يبرز أوجه الشبه والاختلاف فيما بين المتغيرين أو أكثر. وتم الاعتماد على هذا المنهج لبيان مدى التقارب في المصالح التجارية بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران. وبيان مدى تباين أو تقارب السياسات الخليجية تجاه إيران.

2. **منهج تحليل الدور.**

سيتم استخدام هذا المنهج لتحليل الدور الأمريكي في المنطقة ومدى فعاليته ومدى تأثر هذا الدور على دول مجلس التعاون الخليجي وإيران.

تقسيم الدراسة:

المبحث الأول: التواجد العسكري الأمريكي في دول منطقة الخليج العربي

المبحث الثاني: أثر الاتفاق النووي على التبادل التجاري بين الخليج وإيران.

المبحث الثالث: أثر السياسة الأمريكية على العلاقات الخليجية الأمريكية

المبحث الأول: **التواجد العسكري الأمريكي في دول منطقة الخليج العربي**

انتقل التعاون الأمريكي من شرق الخليج إلى غربه. ولقد حدث ذلك بع د الغزو العراقي للكويت 1990، وعلى أثر سقوط الاتحاد السوفيتي الذي كان أحد أهم أسباب عدم وجود قواعد أمريكية في الخليج، ومع وجود تلك القطبية السياسية والعسكرية اضطرت جميع دول مجلس التعاون الخليجي للانضمام لحركة عدم الانحياز. وعلى عكس إيران التي لم تنضم إلا في العام 1979. (**مجيد انصاري، 2013**) وبعد تحرير الكويت فبراير 1991 قامت الولايات المتحدة

بتوقيع عدة اتفاقيات أمنية مع دول مجلس التعاون الخليجي. والتي بموجب قامت الولايات المتحدة بإنشاء قواعد ومعسكرات في تلك المناطقة.

وعلى جانب آخر وبعد الثورة الإيرانية تبدل الموقف الإيراني، والذي أصبح ثابتا على ضرورة عدم القبول بتواجد القوات العسكرية الأجنبية في المنطقة وخاصة الأمريكية، فعلى الرغم من الموقف الإيراني تجاه تحرير الكويت من الغزو العراق والذي يمكن وصفه بالحياد الإيجابي. إلا أن إيران أعلنت رفضها لوجود القوات الأجنبية منذ البداية. واستمر هذا الرفض وتفاقم مع تواجد قوات "الشيطان الأكبر" في الجزء الغربي من الخليج.

المرحلة الأولى: التعاون الأمريكي الإيراني في أفغانستان والعراق أثناء الغزو الأمريكي

كان التعاون الأمريكي الإيراني في تلك المرحلة نتيجة لالتقاء المصالح المتبادلة إلا أن الولايات المتحدة لم تستثمر تلك الفترة في رسم خطط مستقبلية مقبولة من الجانبين، فكلا الفريقين كان على اتفاق تام في المرحلة الأولية وهي مرحلة الإطاحة بالقاعدة وطالبان وإنشاء حكومة صديقة لهما ودعم الاقتصاد الأفغاني. أعلنت إيران رسميا رفضها للمشاركة بالحرب على طالبان إلا أنها كانت على حياد إيجابي وقد اتفقت إيران والولايات المتحدة على التالي:

1. عدم وضع عراقيل أمام التحرك الأمريكي على طالبان. **(زينب عبد العظيم، 2007، ص 137)**
2. إبقاء حدودها مغلقة مع أفغانستان، مما يشكل ضغطا على طالبان. **(المرجع السابق)**
3. تقديم مساعدات إنسانية للجنود الأمريكان المفقودين، وتمرير المساعدات الإنسانية الأمريكية عبر حدودها. **(نفس المرجع)**
4. تقديم العون إلى قوات التحالف الشمالي والمناوئة لطالبان مع الحملة العسكرية الأمريكية. **(نفس المرجع)**
5. التعاون لإطاحة نظام طالبان وتشكيل حكومة تخلف النظام السابق. **(Barnett and Sara، 2008)**
6. التعاون في مجال مكافحة المخدرات والإرهاب والاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية لأفغانستان.
7. التنسيق المشترك من خلال وزارة الخارجية لكلا البلدين. **(Ibid)**

ولقد استطاعت إيران بناء شبكة واسعة من العلاقات مبنية على الفهم للواقع العراقي من ناحية العشائرية والطائفية سواء على مستوى الفصائل الكردية أو المنظمات الشيعية إلى جانب جماعات الضغط المعارضة العراقية، فاستفادت الولايات المتحدة من تلك الخبرة من خلال المناقشات التي دارت ما بينها وبين إيران عبر محمد جواد ظريف السفير الإيراني بالأمم المتحدة والسفير زلماي خليل زاد وهو أمريكي من أصل أفغاني ويتحدث الفارسية بطلاقة **(تريتا، 2008، ص 335)**. إلا أن هذا التعاون لم يصل للمستوى السابق كما في أفغانستان حيث إنه حصل بعد خطاب حالة الاتحاد الذي أدانت فيه الولايات المتحدة إيران وجعلتها جزءا من محور الشر، كما أن إيران استغلت الفرصة لتعزيز نفوذها في العراق وخاصة بعد تقليل عدد القوات الأمريكية هناك وإعلان انتهاء الأعمال العسكرية في العراق والتوجه الأمريكي لسحب قواتها، مما أدى إلى حدوث أزمة مشابهة لما حدث في أفغانستان، وقد يكون الوضع في أفغانستان أفضل من العراق بعد الانسحاب الأمريكي الكامل، وخاصة أن البلدين لديهما نسبة عالية من الفساد والانقسامات السياسية. كما أن كلا البلدين يعاني من ظاهرة مشابهة ففي أفغانستان يوجد ما يسمى "الجنود الأشباح"، أما العراق لديها ما يسمى "الجنود الفضائيين"، وهذه الظاهرة ناتجة عن الفساد في المؤسسة العسكرية حيث يتم تسجيل أسماء في قائمة الرواتب لجنود غير موجودين على أرض الواقع.

<u>المرحلة الثانية: انسحاب الولايات المتحدة من سياستها للمواجهة العسكرية المباشرة للإرهاب والتقارب الإيراني مع أفغانستان والعراق</u>

استطاعت إيران الإبقاء على علاقات سياسية ودبلوماسية مع القيادة الأفغانية بهدف حفظ مصالحها ومصالح الشيعة في أفغانستان، وعلى الرغم من المناوشات الحدودية بين طالبان وإيران، إلا أن الجانبين كانا يسعيان دوما لتحقيق الاستقرار لإعادة فتح المنافذ الحدودية ليستفيد الطرفان من التبادل التجاري بينهما. وبعد الغزو الأمريكي لأفغانستان قامت إيران في العام 2002 بالتعهد بمساندة أفغانستان بـ 500 مليون دولار، كمساعدات ذهبت غالبيتها لتحسين شبكة الطرق والتعليم والطاقة. **(Nader Ali،Ahmad، Robert، Leila، P. 10 2014**
)

وبرغم من صغر حجم التبادل التجاري بين إيران وأفغانستان بالنسبة للولايات المتحدة حيث إنه لا يتعدى 5 مليارات دولار لعام 2013، إلا أن هذا التبادل أثمر على اعتماد أفغانستان اعتمادا كليا على الاقتصاد الإيراني حيث إن أفغانستان تعتمد بنسبة 75 % على الواردات الإيرانية من الغذاء والأدوية والنفط. (**Ibid P. 11**) واهتمت إيران بتطوير البنية التحتية ل لطرق في أفغانستان وذلك بهدف توسيع التبادل التجاري مع الدول المحيطة لتقليص أثر العزل الاقتصادي الأمريكي والدولي، وتهدف إيران إلى الحصول على دور إقليمي أكبر من خلال استغلال الفراغ الحاصل نتيجة الانسحاب الأمريكي من أفغانستان. (**Ibid**)،(**P. 11-12**)

ولقد أثمرت أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 عن تبني الولايات المتحدة لسياسة جديدة، وهي سياسة المواجهة العسكرية المباشرة للإرهاب. ويمكن مقارنة أحداث الحادي عشر من سبتمبر بحدثين محوريين في تاريخ الولايات المتحدة وهما الحرب البريطانية على الولايات المتحدة الأمريكية في عام 1812 والتي أثمرت عن استقلال الولايات المتحدة عن المملكة المتحدة، والحادثة الثانية هي قصف ميناء بيرل هاربر والذي أدى إلى دخول الولايات المتحدة الأمريكية إلى الحرب العالمية الثانية ما أسفر عن تعزيز الحلفاء وسقوط دول المحور.

وبرغم مما قدمته إيران للولايات المتحدة في أفغانستان وتعزيتها للولايات المتحدة، فقد كانت إيران من أوائل الدول التي قامت بإدانة أحداث الحادي عشر من سبتمبر (**Ali Ansari، P 181**) ، إلا أن الولايات المتحدة قد ضمتها ضمن قائمة دول محور الشر. إلا أن إيران حاولت استغلال جميع الفرص التي أتيحت لها في أفغانستان والعراق مما أدى إلى تعظيم مكاسبها في أفغانستان والعراق مقابل تقليص المكاسب الأمريكية مما أدى إلى فشل سياسة المواجهة العسكرية المباشرة للإرهاب والتي استمرت لأكثر من 20 عاما منذ إعلان الولايات المتحدة الأمريكية عنها وأسفرت سياسة الولايات المتحدة عن كوارث بشرية لا يمكن قياسها إلا أن السبب الأساسي لانتهائها كانت تكلفتها الاقتصادية حيث قاربت تكلفتها من ثمانية تريليون دولار (**Crawford، 2021، P. 1**) وكانت التكلفة العظمى هي الخسائر البشرية والتي تقدر ب 900 ألف قتيل. (**Crawford N، 2021، P. 1**)

ولتوضيح مدى ضخامة التكلفة الاقتصادية لهذه الحرب فيمكن مقارنة مصروفات الحرب مقابل مجموع مصاريف الحكومة الأمريكية قبل الحرب خلال فترة 1995 إلى 1999 والتي تبلغ نحو ثمانية تريليون دولار إي أن مصروفات الدولة ككل خلال خمس سنوات تساوي تكلفة هذه الحرب.

السنة	المصروفات
1995	1,515,742
1996	1,560,484
1997	1,601,116
1998	1,652,458
1999	1,701,842
المجموع	8,031,642

(جدول-1) مصروفات الحكومة الامريكية (The White House, 2015)

المرحلة الثالثة: مرحلة الاتفاق النووي والانسحاب الأمريكي من الاتفاق

كان التوصل الاتفاق النووي بمثابة نجاحا دبلوماسياً لجميع الأطراف وبالأخص الجانب الإيراني الذي استطاع الحصول على كل احتياجاته مقابل تأجيل طموحاته في الحصول على السلاح النووي مع هذا ولم يكن التأجيل طويل الأمد، حيث دخل الاتفاق النووي حيز التنفيذ في 16 من يناير 2016 بعده إعلان الوكالة الدولية للطاقة الذرية إنجاز إيران لجميع الالتزامات المترتبة **(محمد مطاوع، 2020)**. عليها وكان عليها الانتظار لعشر سنوات لتطوير برنامجها النووي العسكري. وبرغم أهمية العديد من القضايا العالقة بين البلدين بخلاف الملف النووي فقد اكتفت الولايات المتحدة باتفاق محدود ولم يشمل العديد من القضايا مثل الدعم الإيراني للإرهاب والتدخلات الإيرانية في الشؤون الداخلية للدول المجاورة ولهذا السبب فإن معظم القيود الموضوعة على رفع العقوبات كانت ولا تزال قائمة.

حيث ترفع الاتفاقية النووية الحظر عن التكنولوجيا بشكل تدريجي فتسمح لإيران بعد مضي خمس سنوات باستيراد الأسلحة التقليدية وشراء الطائرات وقطع غيارها واستيراد الأجهزة والمعدات أما فيما يخص الصواريخ الباليستية فيمكن لإيران استيرادها بعد ثماني سنوات من

دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، وقد حدد الاتفاق النووي المنشآت التي يسمح لتخصيب اليورانيوم فيها وحدد سياسة التنقيب عن اليورانيوم وأعداد أجهزة الطرد المركزي وأنواعها (**The White house،2015**).

وعندما انسحبت الولايات المتحدة من الاتفاق لم تعترض إي من دول مجلس التعاون الخليجي على الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي أو حتى تنتقد الموقف الأمريكي وحتى سلطنة عمان والتي تعد الأقرب إلى إيران من حيث العلاقات البينية لم يشتمل بيانها الرسمي على أي انتقاد فقد صرحت بأن "ستواصل سلطنة عمان، التي تربطها علاقات تعاون ودية مع كل من الولايات المتحدة الأمريكية والجمهورية الإسلامية الإيرانية، متابعة هذه التطورات وتبذل كل الجهود الممكنة والمتاحة للحفاظ على الاستقرار والأمن في المنطقة. وترى السلطنة أن الولايات المتحدة الأمريكية والجمهورية الإسلامية الإيرانية مهتمتان بتحقيق السلام والاستقرار في المنطقة وأن المواجهة لا تخدم مصالح أي من الطرفين" (**Edwin Tran،2019**). ولم يختلف الموقف القطري عن العماني فـ "دولة قطر تؤكد في هذا السياق أن الأولوية الأساسية هي إخلاء منطقة الشرق الأوسط من السلاح النووي وتجنيب دخول القوى الإقليمية في سباق تسلح نووي لا تحمد عقباه. " (**المكتب الإعلامي لوزارة الخارجية القطرية، 2018**).

وكانت دولة الكويت الأكثر تحفظا فلم تبين موقفها الرسمي من الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي، أما على الجانب الآخر فقد أعربت كل إسرائيل والسعودية والإمارات والبحرين عن ترحيبهم بالانسحاب الأمريكي من الاتفاق (**أحمد أيرام، 2020، ص 167**) حيث تتفق إسرائيل والسعودية والإمارات والبحرين بشأن سياستها بالنسبة للملف النووي الإيراني وتتماثل سياساتها الخاصة بالتعامل مع إيران وفي خصوص العديد من القضايا باستثناء التدخل العسكري المباشر.

وتكمن المعضلة في أن الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي سيهدم أي بوادر مستقبلية للثقة، ولذلك فقد أصر الجانب الإيراني في جميع محاولة لإعادة الاتفاق النووي بالحصول على تعهدات أمريكية بعدم الانسحاب من أي اتفاق مستقبلي، ويحمل هذا الانسحاب أثرا سلبيا على علاقات دول مجلس التعاون وبالأخص الدول القريبة من إيران، مثل عمان وقطر

والكويت، والتي تمتلك علاقات دبلوماسية جيدة مع إيران، وهذه الدول يمكن التعويل عليهم لتخفيف حدة التوترات الناتجة عن الدور الأمريكي في المنطقة، وذلك على عكس السعودية والإمارات والبحرين فلا يمكنهم التعويل على علاقاتهم مع إيران للتخفيف من حدة التوترات.

العقوبات الأمريكية على إيران

عند التطرق إلى العلاقات الأمريكية الإيرانية لا بد من تبيان الأثر الإسرائيلي عليها، فإن الدعم الأمريكي الدائم والمستمر للكيان الصهيوني أثر بشكل سلبي على العلاقات الأمريكية الإيرانية، وخاصة أن العقوبات الأمريكية على إيران قد صدرت "تحت ضغط من جانب الكونغرس، وإيباك، والإسرائيليين، حيث سارع الرئيس كلينتون إلى إلغاء الصفقة بإصدار أمرين تنفيذيين يحظران من النواحي الفعلية كافة أشكال التجارة مع إيران" **(ترينا بارزي، 2008، ص 263)** وأقرت الولايات المتحدة قانون عقوبات إيران ليبيا (إلسا) بضغط من جماعة الضغط الإسرائيلية فقد نال تأييد "415 صوتاً مقابل لا شيء، ووقع عليه الرئيس على مضض وأصبح قانوناً في أغسطس/ آب 1996" **(المرجع السابق، ص 265)** وهذا يدل على مدى التأثير الإسرائيلي في السياسة الخارجية الأمريكية مما يجعل الدور الإسرائيلي ليس مجرد دور إقليمي بل هو دور دولي، كما نجحت جماعات الضغط اليهودية وبالأخص لجنة الشؤون العامة الأمريكية الإسرائيلية (إيباك) في تجديد قانون عقوبات إيران ليبيا مرة أخرى في العام 2001 **(نفس المرجع، 313-314)**، لخمس سنوات أخرى وفي العام 2006 تم حذف ليبيا وتغيير المسمى إلى قانون عقوبات إيران (إسا) **(Kenneth Katzman،2022)** وتم تمديده في العام 2011 وفي العام 2016 تم تجديده لمدة 10 سنوات **(Ibid)**.

المبحث الثاني: أثر الاتفاق النووي على التبادل التجاري بين الخليج وإيران.

برغم وجود العقوبات الأمريكية على إيران إلا أن المحدد للاقتصادي لم يتأثر بشكل يوقف التبادل التجاري بين دول الخليج وإيران، والذي لم يتأثر بشكل كبير بقانون العقوبات على إيران وبخاصة الإمارات العربية التي يوجد فيها العديد من الشركات الإيرانية وبعض من تلك الشركات المقيمة في الإمارات مثل شركة تصدير النفط والبتروكيماويات الإيرانية **(المرجع**

السابق)، والتبادل التجاري بين عمان وإيران قد تطور بعد الاتفاق النووي وخاصة أن البنوك العمانية حصلت على استثناء من قانون العقوبات على إيران مع عزز التبادل التجاري بينهما.

أما فيما يتعلق بنمو التبادل التجاري وتعزيز المعيشة الاقتصادية والصناعية وبالأخص في تطوير المنشآت والمنتجات النفطية بين دول مجلس التعاون، توجد إشكاليتين الأولى وهي الخلافات الحدودية وبالأخص في المناطق الحدودية التي تشتمل على الآبار النفطية مثل حقل الشمال (حقل فارس الجنوبي) واستطاعت إيران وقطر تجاوز الخلافات الحدودية إلا أن إيران كانت تفتقر إلى القدرة الإنتاجية وخاصة في مجال إسالة الغاز الطبيعي، وتطمح قطر بإنتاج 2 مليار متر مكعب يوميا في العام 2019 **(روسيا اليوم، 2019)** ، أما فيما يتعلق بحقل الدرة الواقع في المنطقة الحدودية بين الكويت والسعودية فلاتزال إيران تعترض على استخراج النفط والغاز منه رغم المفاوضات التي دامت لأكثر من 10 سنوات حول الحقل الذي اكتشف في الستينيات.

وتتماثل دول مجلس التعاون في البعد الاقتصادي، فمن الناحية الاقتصادية فإن دول الخليج هي دول منتجة ومصدرة للنفط الخام ومشتقاته، إلا أن أحد أهم الأهداف الاقتصادية لها هو الوصول للتنوع الاقتصادي وعدم الاعتماد على النفط والغاز، ففي 2013 كانت نسبة مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون 45.9 % **(المركز الإحصائي الخليجي،2013 ، ص 6)** ثم انخفض الاعتماد على النفط والغاز بشكل تدريجي إلى 31.1 % لسنة 2018 و 28.5 % لسنة 2019 أما في العام 2020 انخفض الاعتماد على النفط والغاز ليصل إلى 21.3 % **(المركز الإحصائي الخليجي،20 20، ص 6)**.

ويرجع ذلك الانخفاض لعدة عوامل أهمها تراجع سعر النفط والرغبة لدى دول المجلس بالتنوع الاقتصادي، وتختلف نسبة اعتماد دول المجلس على النفط كمصدر مساهم في الناتج المحلي وتتصدر الكويت المقدمة في الاعتماد على النفط بنسبة 62.8 % للعام، أما البحرين كانت الأقل اعتمادا على النفط فقد كانت نسبة مساهمة النفط والغاز في الناتج المحلي هي 26.1 % في سنة **(المركز الإحصائي الخليجي،2013 ، ص 38، ص 22)**، وتراجع اعتماد

كل من الدولتين للنفط والغاز إلى 33.5 % و 12.4 % للكويت والبحرين على التوالي (**المركز الإحصائي الخليجي– للربع الثالث، 2020، ص 3**).

اسـ الشـ	الـ ـي (ألـ دولار أمـ ـي)	حـ ـة الـ في الـ ـي (٪)
الـ ق الأوسـ وشـ ال أفـ ـا	16724108.42	17.31
العـ اق	8960694.44	9.27
الإمارات العـ ـة الـ ة	5949219.74	6.16
سلـ ـة عـ ان	728569.43	0.75
الـ	253120.67	0.26
دولة ق	225250.06	0.23
الـ	11806.46	0.01
الـ لـ ة العـ ـة الـ عـ د ة	109.06	0

الجدول (2) - الصادرات الايرانية لدول المجلس والعراق (Ibid)

التبادل التجاري ما بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران

تتصدر الإمارات العربية المتحدة مرتبة متميزة وفقاً لبيانات البنك الدولي بالنسبة لاستيراد المنتجات الإيرانية وتصدير المنتجات الإماراتية لإيران وإعادة تصدير منتجات لإيران، كما تركز إيران على استيراد الأجهزة الكهربائية الميكانيكية من الصين في المركز الأول تليها الإمارات.

الصادرات الإيرانية

تتنوع الصادرات الإيرانية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتبلغ 2460 منتج **WITS Data–Export،(2018**) ويبين الجدول الآتي الصادرات الإيرانية لدول المجلس والعراق خلال العام 2018. وتحتل الإمارات العربية المتحدة الموقع الثاني بالنسبة لاستيراد المنتجات الإيرانية بعد العراق وذلك على مستوى العربي أما على المستوى العالمي تصدر الصين المركز الأول حيث تستورد 276 منتجا إيرانيا في قيمة 9217702.14 (ألف دولار أمريكي) بحصة شراكة تبلغ9.54 ، وتليها كل من العراق بحصة شراكة تبلغ 9.27 والإمارات بحصة شراكة تبلغ 6.16.

كما يتضح من الجدول السابق أن مجموع حصص الشراكة بين إيران ودول المجلس بالإضافة للعراق تبلغ 16.68، أي أن باقي حصة الشراكة بين إيران وباقي دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أقل من 0.63، وهنا تتضح أهمية دول الخليج والعراق حيث إن 16.68 % من الصادرات الإيرانية تصدر لتلك المنطقة. ومع ذلك فإن الصادرات الإيرانية تتأثر بشكل سلبي نتيجة العقوبات المفروضة على إيران وتقدر دراسة (Homayoon Shirazi، Karim Azarbaiejani، and Morteza Sameti، 2016، P 11-12) تراجع الصادرات الإيرانية بشكل سنوي بنسبة 33 % خلال الأعوام التي تسبق الاتفاق النووي (2012،2013،2014) كما تقدر الدراسة خسارة إيران ما يقارب من 104 مليار دولار في تبدلاتها التجارية.

الواردات الإيرانية

تتصدر الصين قائمة الدول المصدرة للمنتجات وتستورد إيران منها ما يقارب من 2522 منتجا، وبنسبة شراكة تبلغ 24.85 %، ويليها في المركز الثاني الإمارات العربية المتحدة بنسبة شراكة تبلغ 13.84 % أما باقي دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فتبلغ حصة شراكتها مع إيران 0.93 % (من دون الإمارات) ويوضح الجدول التالي نسبة الشراكة بين إيران ودول مجلس التعاون بالإضافة للعراق. (**WITS Data-Import، 2018**)

يتضح من الجدول السابق مدى اعتماد الاقتصاد الإيراني على التبادل التجاري مع دول الخليج العربي والعراق، ويتبين عند مقارنة نسبة حصة الشراكة للصادرات والواردات بين إيران وكل من عمان والكويت وقطر والبحرين والسعودية ضآلة حصة الشراكة مقارنة بالإمارات وذلك على الرغم من احتلال إيران لجزر الإماراتية الثلاث، فتعتمد إيران على الصين والإمارات كمستورد ومصدر، أما العراق فيعتمد اقتصاده بشكل كبير على الصادرات الإيرانية، وهنا تظهر أهميات التبادل التجاري الإيراني مع الإمارات والعراق.

التبادل التجاري بين العراق وإيران

بالنسبة لأهم الصادرات الإيرانية للعراق فيحتل الوقود المركز الأول بنسبة 17.43 من مجموع

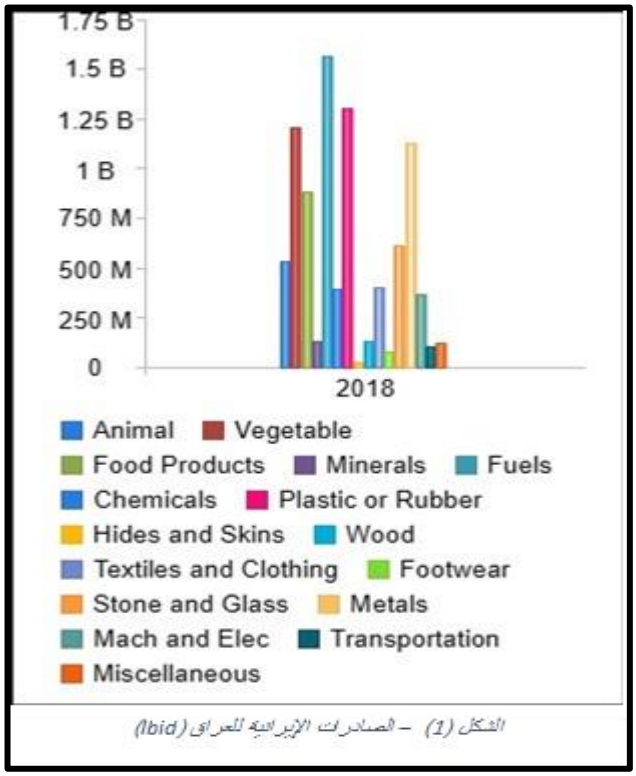

الشكل (1) – الصادرات الإيرانية للعراق (Ibid)

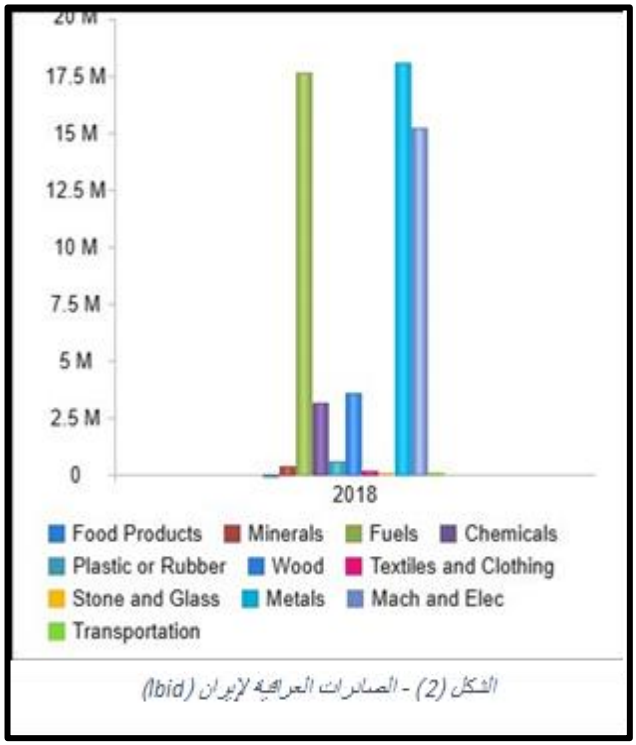

الشكل (2) - الصادرات العراقية لإيران (Ibid)

الصادرات الإيرانية ويتبعه المطاط والبلاستيك بنسبة 14.47 ويليه الخضروات بنسبة 13.45 والمعادن بنسبة 12.61 والمنتجات الغذائية بنسبة 9.82 أما مجموع بقية القطاعات فحصتها من الشراكة مع إيران تبلغ 32.22 (**WITS Data–Export–Iraq،2018**).

وعلى الرغم من تدني نسبة الواردات عراقية المنشأ إلى إيران، إلا أن إيران تستغل أي فرصة لاستيراد المواد المحظورة منها مثل الأجهزة الميكانيكية والكهربائية (Mach and Elec) ويندرج تحت هذا المسمى الأجهزة الميكانيكية التي يبدأ رمز تعريفها الجمركي بـ 8401–8487 وهي المفاعلات النووية والمراجل والآلات والأجهزة الميكانيكية؛ أو أي أجزاء منها، والأجهزة الكهربائية والتي تبدأ بالرمز التعريفي 8501–8548 وهي الآلات والمعدات الكهربائية وقطع غيارها؛ مسجلات الصوت والمستنسخين، ومسجلات الصور التلفزيونية والصوت والمستنسخين، وقطع ولوازم هذه المواد(**WITS Data**) ، (**2023**، وبالنسبة لأهم ما تستورد إيران من العراق فيتصدر قطاع المعادن نسبة 30.68 ويليه الوقود بنسبة 29.95 ويتبعهما الأجهزة الميكانيكي والأجهزة الكهربائية بنسبة 25.8.

التبادل التجاري بين الإمارات وإيران

يتصدر قطاع الوقود قائمة الصادرات الإيرانية للإمارات بنسبة 63.39 ويليه المواد الكيميائية بنسبة 13.73 ويتبعهما المعادن 11.76، أما قطاع الخضروات فنسبة الشراكة بين البلدين فيها

هي 6.79. ونسبة استيراد إيران للأجهزة الميكانيكية والأجهزة الكهربائية من الإمارات هي 38.30، ويلها قطاع المواد الكيمائية بنسبة 13.60 ويتبعهما الخضروات بنسبة 8.79 والمعادن بنسبة 6.94. تختلف نسبة الشراكة بين إيران والإمارات فنسبة الشراكة بالنسبة للصادرات الإيرانية تبلغ 6.16 أما الواردات 13.84، أي أنها تزيد عن الضعف بالكميات إلا أن القيمة الشرائية بالدولار متقاربة. **(WITS Data-Iran trade balance، 2023)**

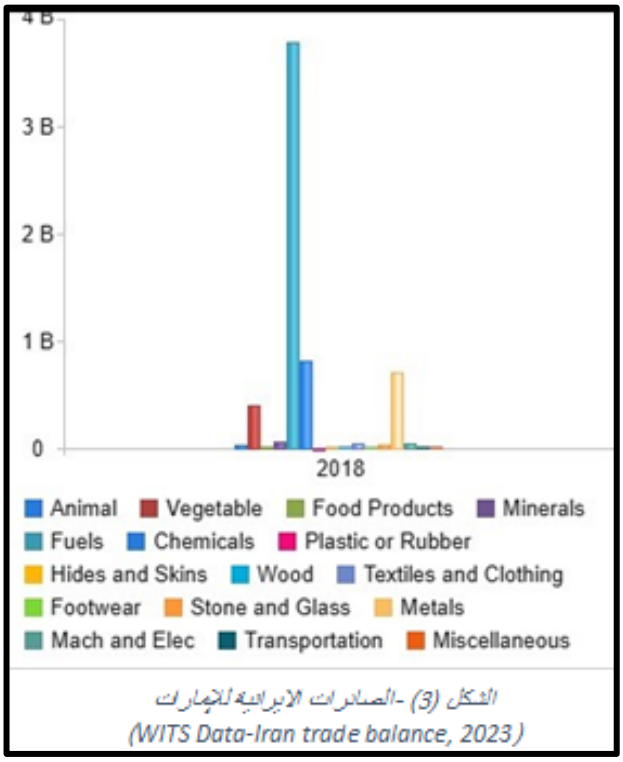

الشكل (3) -الصادرات الإيرانية للإمارات
(WITS Data-Iran trade balance, 2023)

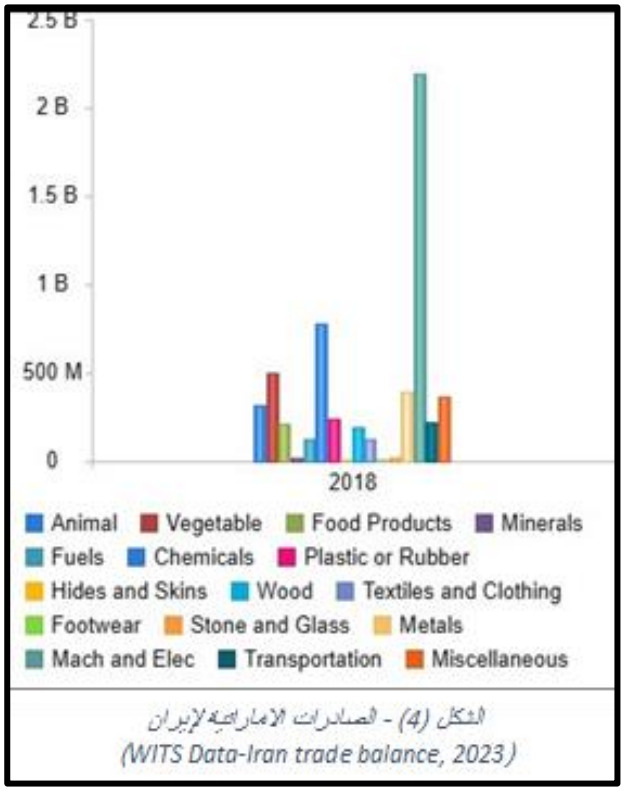

الشكل (4) - الصادرات الاماراتية لإيران
(WITS Data-Iran trade balance, 2023)

التبادل التجاري خلال الفترة من 2013 إلى 2018 لدول مجلس التعاون مع إيران

يتضح من الجدول مدى تأثر التبادل التجاري بين دول المجلس وإيران من خلال

عرض إجمالي الصادرات والواردات بينهما وذلك من خلال تحليل نسبة الصادرات والواردات خلال فترات التقارب بين الولايات المتحدة وإيران وتوقيع الاتفاق النووي 2015 وفترات التصعيد الأمريكي وبالأخص الانسحاب الأمريكي من الاتفاقية النووية العام 2018.

أولا: الصادرات الإيرانية لدول المجلس التعاون

بالنسبة للصادرات الإيرانية لعمان والكويت وقطر فهي تزداد بشكل طردي مع الزمن، وفيما يخص البحرين فالصادرات الإيرانية إليها تحمل طابع شبه ثابت فتزداد وتنقص بنسبة طفيفة بشكل سنوي.

	2018	2017	2016	2015	2014	2013
الامارات	5949219	6696657	7417421	4894455	4063536	3581871
عمان	728569	520712	543998	375857	303183	146110
الكويت	253120	248081	188639	238061	196993	97672
قطر	225250	248534	103051	146583	89617	96854
البحرين	11806	11618	11345	9766	10649	11004
السعودية	109	809	234	133946	159072	80827

الجدول (4) - الصادرات الإيرانية في 1000 دولارا (WITS Data, 2018)

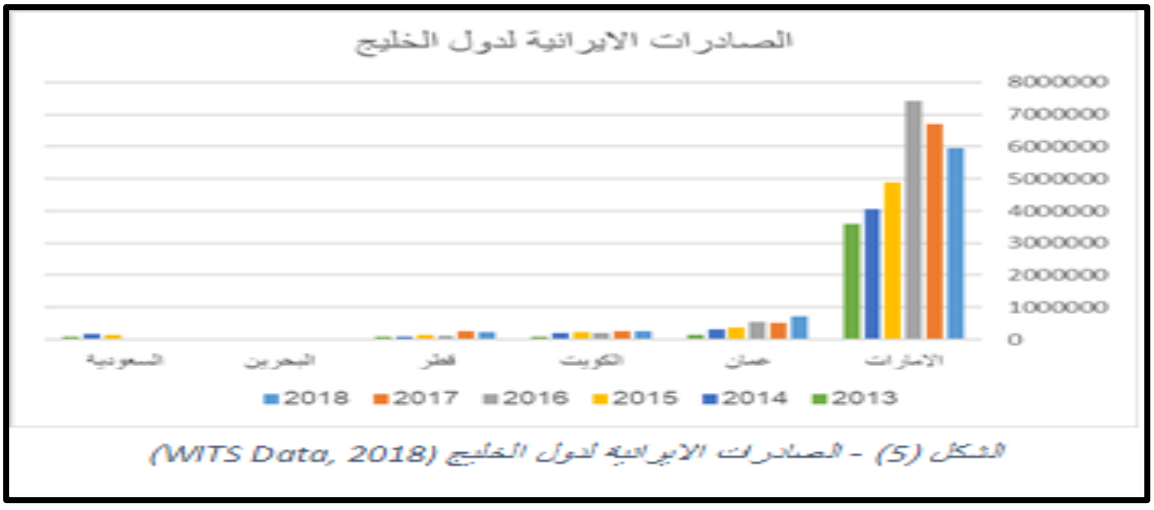

الشكل (5) - الصادرات الايرانية لدول الخليج (WITS Data, 2018)

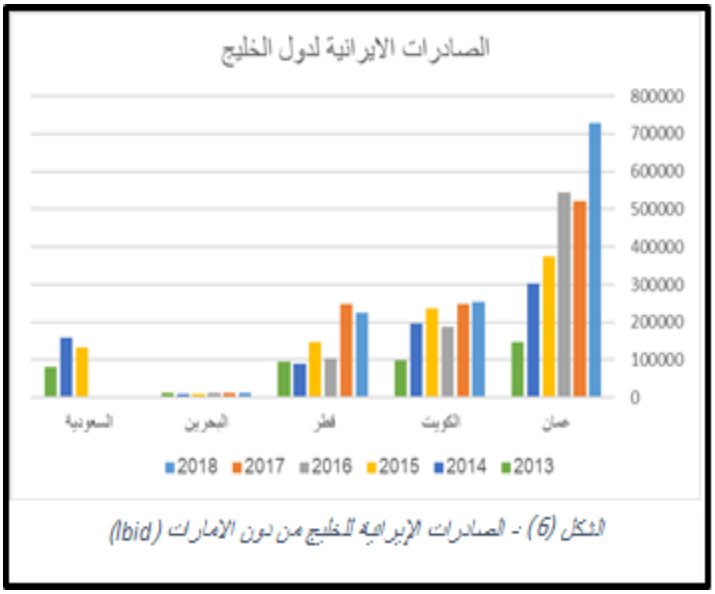

الشكل (6) - الصادرات الإيرانية للخليج من دون الامارات (Ibid)

أمـا الإمـارات فيعلـل التراجـع فـي الصـادرات الإيرانيـة فـي العـامين 2017 و 2018 إلـى زيـادة اعتمـاد الاقتصـاد العراقي على الصادرات الإيرانية وتزامن ذلك مع زيادة الصادرات الإيرانية إلى الصين.

والتراجـع فـي الصـادرات الإيرانية إلى السعودية يرجع إلى الهجوم على البعثة السعودية في طهران والذي أدى إلى قطع العلاقات بين البلدين.

ثانيا: الواردات الإيرانية من دول مجلس التعاون

تراجعت الواردات إلى إيران في العامين 2015 والعام 2018 بنسبة تقارب 20 % عن العام الذي يسبقها. ويعد ذلك أحد أسباب التراجع في التبادل التجاري بين الإمارات وإيران في العامين

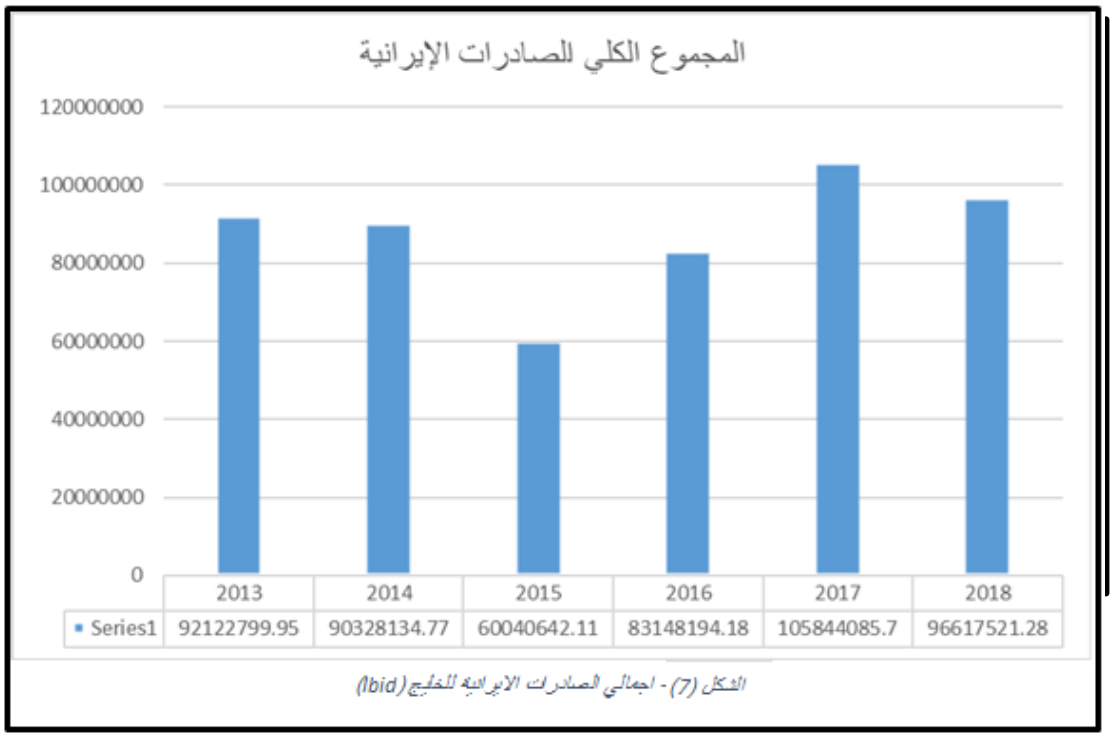

الشكل (7) - اجمالي الصادرات الايرانية للخليج (Ibid)

ذاتهما وفيما يختص بالعام 2016 كما حافظت الصين على حصة شاكتها مع إيران مما أثمر عن تراجع حصة الشراكة الإماراتية الإيرانية، أما عمان فقد حرصت على تطوير علاقاتها السياسية مع إيران عن زيادة الصادرات العمانية بشكل تدريجي– باستثناء العام 2015– إلى أن قفزة في العام 2018 إلى 267759 أي أكثر من ثلاثة أضعاف العام الذي يسبقها.

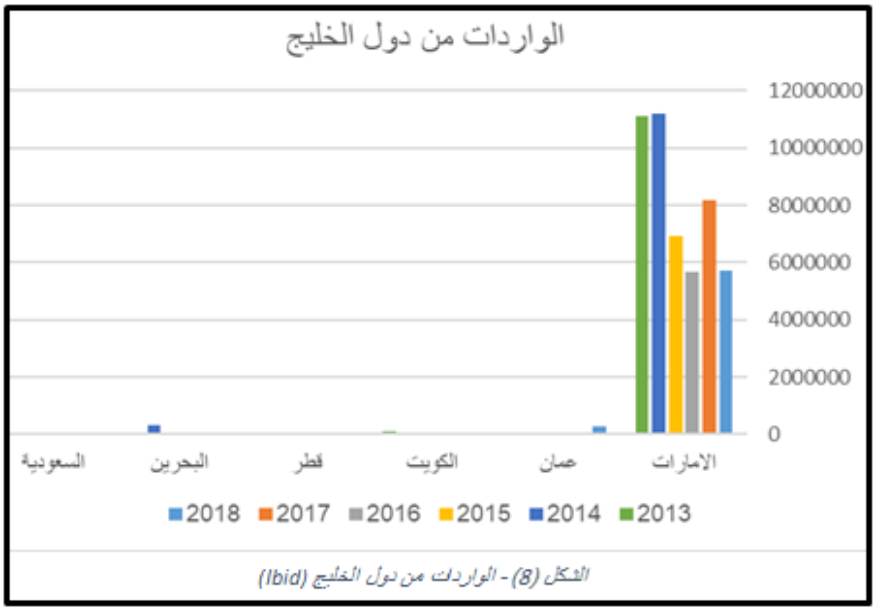

الشكل (8) - الواردات من دول الخليج (Ibid)

كما قامت قطر بزيادة وأردتها بشكل تدريجي من إيران إلا أن العامين 2015 و2018 تراجعت الصادرات القطرية بشكل ملحوظ. والتبادل التجاري بين إيران والسعودية والبحرين تأثر بشكل كبير من جراء الاعتداء على البعثة السعودية. وأخيرا تراجعت الصادرات الكويتية إلى إيران بشكل كبير باستثناء العام 2016.

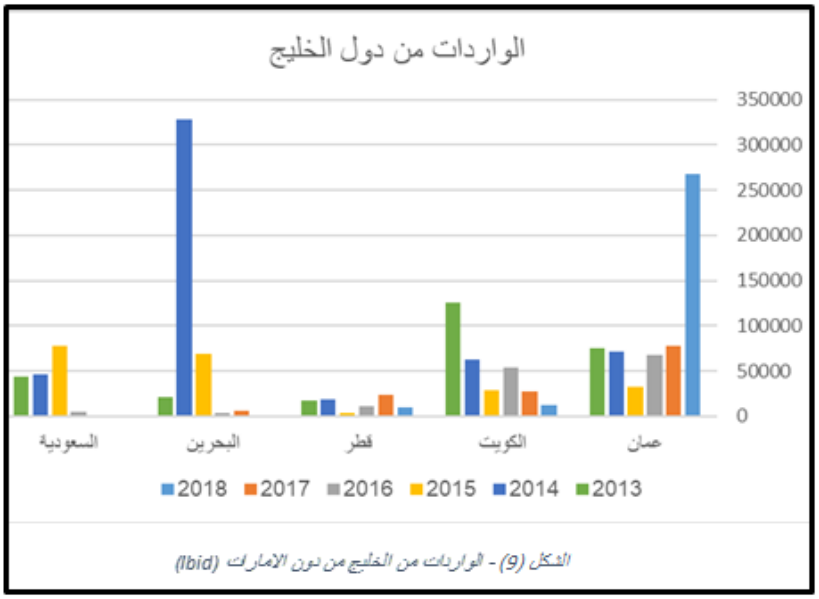

الشكل (9) - الواردات من الخليج من دون الامارات (Ibid)

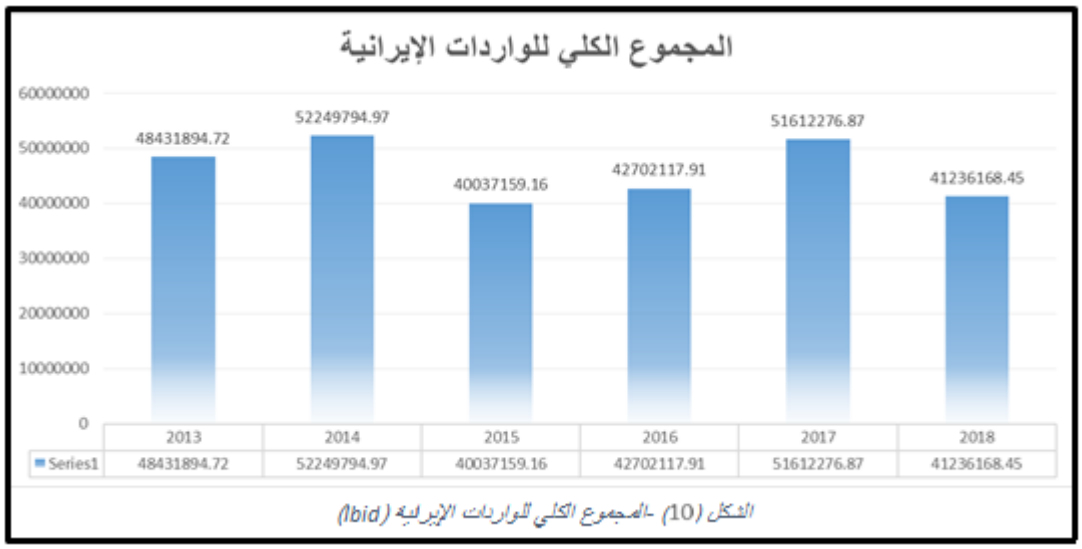

الشكل (10) -المجموع الكلي للواردات الإيرانية (Ibid)

المبحث الثالث: أثر السياسة الأمريكية على العلاقات الخليجية الأمريكية

حافظة الولايات المتحدة على أهدافها الرئيسية في منطقة الخليج العربي منذ بداية اهتمامها في المنطقة، وبرغم من تغير وسائلها لتطبيق تلك الأهداف ابتداء بمبدأ أيزنهاور وصولا إلى سياسة فرض التطبيع مع العدو الصهيوني.

أولا: الهدف الأمريكي من التدخل في الشؤون الداخلية لدول الخليج

يشكل المحدد الاقتصادي أهم العوامل لاستمرار نجاح النموذج الاقتصادي والسياسي الأمريكي، حيث يستهلك هذا النموذج 17 % (Elif and Ümit ،2021 ، Eco-efficiency and Eco-productivity assessments of the states in the United States) من الناتج العالمي للطاقة، مما يشكل معضلة في توفير المتطلبات الاستهلاكية للطاقة، وخاص في ظل عجز جميع وسائل الطاقة غير الاحفورية عن توفير الاحتياجات الامريكية من الطاقة. وهنا تظهر أهمية منطقة الخليج العربي لضمان استمرار توفير الطاقة الأحفورية للولايات المتحدة.

% (1665302936.59)		(2611432490.16)		
0.816746596	13,601,305.05	0.942611068	24,615,651.68	
1.171562244	19,510,060.46	0.200145174	5,226,656.09	
0.1791487	2,983,368.56	0.081420181	2,126,233.05	
0.265905942	4,428,139.46	0.062011155	1,619,379.46	
0.145040193	2,415,358.59	0.051433982	1,343,163.71	
0.122638433	2,042,301.43	0.039260493	1,025,261.28	
2.701042108	44,980,533.55	1.376882052	35,956,345.27	
0.823097351	13,707,064.35	0.849287458	22,178,568.62	

- (6)

(WITS Data, 2018, United States Exports by country and region)

(WITS Data, 2018, United States Imports, Tariffs by country and region)

ويلاحظ من الجدول (6) ضآلة حصة الشراكة ما بين الولايات المتحدة وكلا من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وإسرائيل. فالأثر السياسي الاسرائيل لا يعتمد على حجم التبادل التجاري، بل يعتمد على اللوبي الإسرائيلي في الولايات المتحدة، أما دول مجلس التعاون الخليجي فمجموع صادرتها للولايات المتحدة متضمنتا القطاع النفطي يشكل 1.376 % من مجموع الواردات للولايات المتحدة ولا تعد هذه النسبة مؤثرة على الاقتصاد الأمريكي.

وتكمن أهمية دول مجلس التعاون الخليجي بالنسبة لقطاع الطاقة والوقود في حجم

		% (2433923722.35)
	231,587,235.76	9.514975085
	121,588,642.29	4.995581463
	65,391,330.02	2.686663079
	73,128,043.25	3.004533075
	28,962,639.55	1.189956747
	6,924,812.62	0.284512311
	527,582,703.49	21.67622176
	1,401,945.00	0.057600203
- (7)	(WITS Data, 2023, Fuels Exports by country 2018)	

صادراتها بالنسبة لمجموع صادرات الوقود في العالم فهي تبلغ 21.676 %، وانقطاع أو تراجع مستوى الإنتاج سيؤدي إلى زعزعة أسواق النفط العالمية، فبرغم من عدم اعتماد الولايات المتحدة على نفط الخليج بشكل مباشر إلا أن أي تغير في سوق النفط سيؤثر على الاقتصاد الأمريكي، ويرجع انخفاض التبادل الاقتصادي في مجال الطاقة بين الولايات المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجي إلى ارتفاع تكلفة نقل النفط والغاز من المنطقة إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

ولا تقتصر أهمية المنطقة من الناحية الاقتصادية على استمرار تدفق الصادرات النفطية، بل تتجاوز ذلك فتقوم الولايات المتحدة بفرض إعادة استثمار المكتسبات الاقتصادية التي تجنيها

دول المنطقة من النفط والغاز في القطاعات الاستثمارية داخل الولايات المتحدة، وخاص أن النموذج الاقتصادي الأمريكي قائم على القدرات الأمريكية العلمية والبحثية والتي تقوم على مبدأ اقتصادي بحت حيث إن تبني تكنولوجيا حديثة يتطلب أن تكون أكثر جدوى اقتصادية من التكنولوجيا التي تسبقها كما ان التطور التكنولوجي يتطلب المزيد من الاستثمارات في ذلك المجال، كما ان وفرة الصادرات النفطية لدول الخليج العربي يخلق فرصه لزيادة إنتاج التصنيع العسكري الأمريكي من خلال التعاقدات الأمريكية الخليجية لشراء الأسلحة.

وعلاوة على ذلك، فلا تقتصر السياسة الامريكية في المنطقة على الجانب الاقتصادي، وبرغم ان المحرك الاقتصادي وهو الأهم لديها، إلا ان هذا المحرك يزيد من أهمية الاستراتيجية للمنطقة فالمحافظة على المنطقة الخليج العربي بصورتها الحالية يمثل أهمية كبرى للولايات المتحدة، فتطور أي نظام سياسي أو حدوث أي تغير في النظم الوراثية قد يشكل عقبة في استمرار الولايات المتحدة في فرض نفوذها على المنطقة، كما ان المحرك الاقتصاد هو المؤثر الرئيسي للوبي الصهيوني، فيقوم هذا اللوبي على أساس دعم المرشحين للانتخابات الامريكية على جميع مستوياتها، ومن هنا تفرض إسرائيل إرادتها السياسية على الولايات المتحدة الامريكية.

ويظهر من مما سبق، أن الأهداف الأمريكية في منطقة الخليج قائمة على التالي:

1. الإبقاء على الوضع الأمني والسياسي في منطقة الخليج من دون تغير، وذلك لضمان استمرار تدفق النفط بالكميات المطلوبة، وذلك للمحافظة على أسعار النفط عند المستوى المطلوب.
2. استمرار الدعم الأمريكي لإسرائيل، وفرض التطبيع معها، وحماية الكيان الصهيوني من التهديدات الخارجية.

ثانيا: مدى استجابة دول مجلس التعاون الخليجي للإملاءات الأمريكية

استطاعت الولايات المتحدة الحفاظ على المنطقة من دول حدوث أي تغيرات مشابه لحرب الخليج الثانية 1990-1991، وتكمن أهمية المحافظة على أمن المنطقة وعدم حصول تغيرات سياسية داخلية بارتباط منطقة الخليج العربي بالسوق العالمية للطاقة والوقود، فأي تغير فيها ينعكس بشكل إيجابي أو سلبي على أسواق النفط والغاز.

ويمكن قياس مدى استجابة دول الخليج العربي للإملاءات الأمريكية من خلال مدى قبول دول مجلس التعاون السياسية الأمريكية القائمة على فرض التطبيع على دول المنطقة.

العلاقات الخليجية– الإسرائيلية:

تعتمد دول مجلس التعاون على النظام الوراثي للحكم، وهذا النظام وخاصة بغياب نظام برلماني ذي سلطة وفاعلية، لا يمثل إرادة شعوب المنظومة وخصوصا مع عدم وجود أحزابً سياسيةً لتنظم الحياة السياسية في تلك الدول، والتي هي نتاج للموروث الثقافي والعلمي والاجتماعي والديني للشعوب المنطقة، فطبيعة النظم السياسية الحاكمة في المنطقة لا تمثل توجهات شعوبها. وبشكل عام تمارس الدول ذات البرلمانات غير المفعلة منع نشر أي توجهات سياسية مخالفة للسياسة التي يحددها النظام الوراثي وبالأخص السياسات الخارجية، فكلما انخفضت المشاركة السياسية الفعالة للمواطنين قلت فرصهم للتعبير عن آرائهم وميلهم السياسي، وأحدث التطور التكنولوجي طفرةً في التعبير عن الآراء السياسة، فقد أصبح من السهل التعبير عن الآراء السياسية بسرعة وسهولة إلا أن المشرع في دول المنطقة واكب تلك التكنولوجيا من خلال وضع قوانين وتشريعات تجمح المواطن من المشاركة السياسية في العالم الرقمي، وتعقب المشاركات مجهولة المصدر، فقد أصدرت الكويت القانون رقم (63) لسنة 2015 في شأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات والقانون رقم (8) لسنة 2016 المختص بتنظيم الإعلام الإلكتروني، والعديد من القوانين المماثلة، والتي ضاعفت أعداد سجناء الرأي في المنطقة.

ومع صعوبة التعرف على الرأي العام الحقيقي لتلك الدول فالحكومات هي المحرك الأساسي لرأي العام في الدولة، ولا يسمح بوجود آراء مخالفةً لها وخاصة في مسألة علاقاتها مع الدول الأخرى فينظر إلى تلك العلاقات على أنها مواضيع داخلة في سيادة الدول ولا شأن للشعوب في المواضيع التي تدخل في مفهوم تلك الدول في السيادة. فيبين غوستاف لوبون مدى "السهولة التي تنتشر فيها بعض الآراء وتصبح عامة تعود بشكل خاص إلى عجز معظم الناس عن تشكيل رأي خاص مستوحى من تجاربهم الشخصية في المحاكمة والتعقل" **(غوستاف لوبون، 1991، ص 86)** ومع عجز نشر آراء مخالفة للرأي العام الرسمي من قبل ذوي التعقل والحكمة

والتجربة، يتبع الجمهور آراء القائد لعجزهم عن تشكيل رأي خاص فيهم، وكل من له رأي يعجز عن مشاركته.

ويتضح مما سبق، سهولة قيادة شعوب دول مجلس التعاون وخاصة فيما يتعلق بالسياسة الخارجية ومن هنا تصبح عملية التطبيع مع العدو الصهيوني مسألة تعتمد على مدى منفعة القائد منها، فتلعب الولايات المتحدة دوراً رئيسياً مؤثراً بدرجة عالية في فرض السياسات الخارجية على القائد وخاصة في ظل قدرة الولايات المتحدة من تغير القادة السياسية في حال عدم قبول القائد إملاءاتها.

العلاقات العمانية الإسرائيلية لا تحتاج للتطبيع، فالسياسة الخارجية العمانية تعتمد على الحياد بدرجة عالية فلا تتخذ مواقف علنيةً واضحةً حيال قضية معينة، وذلك على عكس جيرانها من دول مجلس التعاون، كما أنها تحافظ على علاقاتها مع أطراف الخلاف، وهذا ما يُمكّنها بأن تقوم بدور الوسيط الفعال **(حاتم بن سعيد، 2017، ص 53-54)**، وتحافظ عمان على سرية عالية في علاقاتها الخارجية، وتقل من التصريحات الرسمية خاصة ذات الطابع الانتقادي أو العدواني، فهذا النوع من التصريحات يكاد يكون معدوما حتى "عندما قاطعت الدول العربية جميعها القاهرة التي وقعت اتفاقية سلام مفاجئة مع إسرائيل" **(المرجع السابق، ص 22)** لم تقاطعها عمان، كما أن عمان لم تقاطع العراق عندما قام بغزو الكويت في العام 1990. **(المرجع السابق، ص 29)** ولم تكتف عمان بالمحافظ على علاقتها مع إيران أثناء الحرب العراقية الإيرانية، بل "قررت سلطنة عمان تقوية علاقاتها مع إيران" **(المرجع السابق، ص 65)**

" وقررت سلطنة عمان وإسرائيل في 5 فبراير 1995 إقامة علاقات دبلوماسية بينهما على مستوى مكاتب لرعاية المصالح واتخذ الجانبان هذا القرار خلال اجتماع عقد في ميناء العقبة الأردني بين وزير العبد الله الإسرائيلي السابق شيمون بيريز ووزير الدولة للشؤون الخارجية العماني يوسف بن علوي بن عبد الله. " **(وكالة الأنباء الكويتية، العرب يقطعون علاقاتهم مع إسرائيل)** وتطورت العلاقات بين البلدين بشكل إيجابي، وافتتحت عمان مكتباً لرعاية المصالح التجارية، بالعام الذي يليه وفي 25 من ديسمبر 1996 قررت عمان وقف كافة اتصالاتها ومشاريعها مع تل أبيب، واشترطت مسقط لعودت رئيس المكتب أن يحدث تطوراً في عملية

السلام مع فلسطين، في 12 من أكتوبر 1999 قامت عمان بإغلاق مكتبها التجاري في إسرائيل وإغلاق البعثة التجارية الإسرائيلية في عمان. وفي أكتوبر 2018 قام رئيس وزراء إسرائيل بنيامين نتنياهو بزيارة عمان على أثر دعوة من قبل السلطان قابوس، وتم إعلان عودة العلاقات الثنائية على ما كانت عليه.

افتتحت إسرائيل مكتبها للتمثيل التجاري في الدوحة في سبتمبر 1996، وأوقفت قطر تطوير عملية تطبيع العلاقات في العام نفسه، وقد أغلقت قطر المكتب التجاري الإسرائيلي في نوفمبر 2000 قبل انعقاد القمة الإسلامية في الدوحة. **(المرجع السابق)** وكان هناك تقارباً في مسيرة وتطور العلاقات الإسرائيلية مع كل من عمان وقطر، وحتى أسباب إغلاق مكاتب التمثيل التجاري كانت متماثلةً وتختلف طبيعة الساسة والسياسات القطرية عن العمانية فهي أكثر علانية من عمان، وتحمل قدر من الندية وهذا ما كان وضحا في الأزمة القطرية مع كل من السعودية والإمارات والبحرين. ولم تقم قطر بإحياء مشروعها بتطبيع العلاقات مع إسرائيل.

ومشروع التطبيع الأخير الذي نتج عنه مشروع دمج الديانات فيما يسمى الديانة الإبراهيمية ما هو إلا استخدام جديد لأداة تم استخدامها لتطيع الشعوب، واصطناع فكرة التآخي بين اليهود والمسلمين فكرةً ضالةً ومضلةً،، حيث ابتدعت الإمارات هذا المشروع للتطبيع مع إسرائيل ولحقت بها البحرين في سبتمبر من العام 2020، ومن المتوقع أن تتبع السعودية هذه الدعوة، التي باركتها السعودية قبل انطلاقها، وخاصة ان البحرين لا تتفرد بسياسة خارجية دون ان تتماشى مع السياسة الخارجية السعودية، وقد تتأنى السعودية بتطبيعها مع إسرائيل لتحقيق مكاسب إضافية للسعودية وخاصة مع غياب ضغط الحزب الجمهوري الأمريكي، فتأخير التطبيع جاء لصالح السعودية، فبعملية التطبيع الإماراتي والبحريني لم تتنازل إسرائيل عن شبر واحد من الأراضي الفلسطينية، ولم تقدم أي نوع من التنازلات أو التسهيلات للشعب الفلسطيني. ويركز الساسة السعوديون على تحقيق رؤية السعودية 2030 والتي تتمحور حول التنوع الاقتصادي والصناعي للاقتصاد السعودي، وعدم الاعتماد على النفط، والتعاون مع إسرائيل يمكن أن يثمر عن نتائج إيجابية في الجانب الاقتصادي والصناعي إلا أن من المستبعد أن تطبع السعودية– وخاصة بغياب الضغط الأمريكي للحزب الجمهوري– مع إسرائيل من دون تحقيق مكاسب

للقضية الفلسطينية، حتى لو كانت رمزية، والحصول على تلك المكاسب سيمنح السعودية الفرصة لقيادة باقي الدول العربية نحو التطبيع. وفي ظل السياسة الإسرائيلية التي لا تعتمد على التنازلات من أجل التطبيع يصعب حصول السعودية على مكاسب حقيقية للفلسطينيين، ويمكن للإسرائيليين تقديم تنازلات رمزية مقابل التطبيع مع السعودية في سبيل دخول المزيد من الدول دائرة التطبيع.

وفيما يخص الكويت والتطبيع مع العدو الصهيوني، فقد كان موقف القيادة السياسية ثابتاً وتتكرر العبارة ذاتها "الكويت ستكون آخر دولة تطبع العلاقات مع الكيان الغاصب" (شهد المحاميد، الأمير صباح.. دور ثابت في دعم القضية الفلسطينية) على العديد من الألسنة ومنهم الأمير الأسبق جابر الأحمد، **(وكالة الأنباء الكويتية (كونا)، رئيس مجلس الأمة بالإنابة)** والأمير الراحل صباح الأحمد، والعديد من السياسيين والدبلوماسيين، **(وكالة الأنباء الكويتية (كونا)، وزير الخارجية الكويتي)** ويقصد بآخر دول، آخر دولة على الإطلاق ومن المتوقع مع الضغوط الخليجية والضغط الأمريكي أن يتحول إلى آخر دولة عربية أو آخر دولة خليجية .

ويتضح مما سبق، أن اتخاذ قرار التطبيع مع إسرائيل يتم من قبل قادة مجلس التعاون وليس مواطنو دول المجلس، ومع ذلك فإن تلك القرارات لم تحدث تصادما بين المواطنين والقادة وبالأخص في البحرين والتي يوجد بها وعي سياسي عال ومشاركةً سياسيةً وجمعيات سياسية تدار بشكل حزبي وحتى النفوذ الإيرانية في البحرين لم تخلق تصادما على مستوى الحدث حيث خرج العشرات من المتظاهرين في المنامة وسترة وحسب استطلاع أجرته قناة ILTV الإخبارية الإسرائيلية "أقل من 20 % من البحرينيين دعموا تطبيع العلاقات مع إسرائيل" **(عربي بوست، سر إصرار البحرين على التطبيع مع إسرائيل)** ومع ذلك فلم يقف هذا بوجه الحكومة البحرينية التي كانت تواجه معارضة مستمرة بالأخص من معتنقي المذهب الشيعي. وأهم الأسباب التي قللت من حدوث تصادم على المستوى المتوقع هو حدوث التطبيع في تلك الفترة، وانشغال الجميع بالجائحة العالمية والخوف المسيطر على الجميع من التجمعات والتجمهر، كما أن هناك ركودا كبيرا في "القضية الفلسطينية" التي تعبت الشعوب العربية من عدم قدرة حكوماتها من رفع

الاضطهاد عن الشعب الفلسطيني، وانشغال الشعوب العربية بقضاياهم الداخلية، وخاصة بعد الجائحة التي بدأت تظهر آثارها الاقتصادية على العالم أجمع وارتفاع نسب التضخم حول العالم.

تتفق دول مجلس التعاون الخليجي مع إسرائيل في أهمية منع الجمهورية الإسلامية الإيرانية من الحصول على السلاح النووي، أو القدرة على تصنيع السلاح النووي، أو حتى تصنيع صواريخ حربية قادرة على حمل رؤوس نووية لمسافات طويلة، إلا أنها تختلف في تعاملها مع في إدارة العلاقات الثنائية فإيران وإسرائيل تدير علاقاتها مع الدول بشكل براغماتي وواقعي، (منيره الفقيه، السياسة الخارجية الإيرانية تجاه إسرائيل في مرحلة ما بعد الثورة) وذلك على الرغم من الوضع الأيدولوجيا فكل البلدين يقدمون المصالح القومية على النزعة الأيديولوجيا والعاطفية وذلك على خلاف ما اعتاد عليه غالبية الساسة في دول مجلس التعاون.

النتائج:

أفترض الباحث أن تقارب العلاقات الأمريكية الإيرانية يحدث أثراً إيجابياً على التبادل التجاري بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي. أما في حال تباعد العلاقات الأمريكية الإيرانية فيحدث ذلك أثراً سلبياً على التبادل التجاري بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي.

وبعد دراسة البيانات السابقة تبين عدم وجود نمط واضح في حال تحليل الصادرات والواردات

	الواردات 2014	الصادرات 2014	مجموع التبادل التجاري 2014	الواردات 2015	الصادرات 2015	مجموع التبادل التجاري 2015
الامارات	11207898	4063536	**15271434**	6906108	4894455	**11800563**
عمان	71525	303183	**374708**	32781	375857	**408638**
الكويت	62430	196993	**259423**	28618	238061	**266679**
قطر	18747	89617	**108364**	3095	146583	**149678**
البحرين	328552	10649	**339201**	68472	9766	**78238**
السعودية	46132	159072	**205204**	78121	133946	**212067**

الجدول (8) - مقارنة بين مجموع التبادل التجاري بين العامين 2014 و2015

بشكل فردي، وعليه تم اعتماد مجموع التبادل التجاري (الصادرات + الواردات) بين دول المجلس وإيران.

ويتضح مما سبق أن 4 من أصل 6 دول ازداد بينهم وبين إيران مجموع التبادل التجاري وهم السعودية، والكويت، وقطر، وعمان. أما الإمارات والبحرين فقد تراجع فيهم التبادل التجاري.

أسباب تراجع التبادل التجاري بين إيران والإمارات

عند تحليل البيانات بشكل أكثر دقة، والمقارنة بين المجموع الكلي للصادرات والواردات الإيرانية بين العامين 2014 و 2015، فيتضح أن مجموع الصادرات والواردات للعام 2014 هو 142477928 ألف دولار، فيما أن مجموع الصادرات والواردات الإيرانية للعام 2015 يبلغ 100077801 ألف دولار، أي أن المجموع الكلي قد تراجع بنسبة 29.808 %. ويجدر الإشارة إلى أن التبادل التجاري بين الإمارات وإيران يعتبر الثاني بعد الصين، فضلا عن أن مجموع التبادل التجاري بين إيران والإمارات قد تراجع في العام 2015 بنسبة 22.727 % عن العام الذي يسبقه، أي أن نسبة التراجع بالتبادل التجاري مع الإمارات أقل من نسبة التراجع بالحاصل الكلي، وعليه لا يكون التراجع بين البلدين على أساس سياسي، بل هو ناتج مباشر لتراجع التبادل التجاري لإيران.

أسباب تراجع التبادل التجاري بين إيران والبحرين

أما البحرين فقد تراجع التبادل التجاري بينها وبين إيران بمقدار 76.934 % وكان ذلك على أثر سحب السفير البحريني من إيران، واعتبار السفير الإيراني شخصا غير مرغوب فيه، وعليه الانسحاب خلال 72 ساعة، وذلك بسبب اكتشاف صلة قوية بين طهران ومنفذي التفجيرات الإرهابية في قرية "كرانه" في شهر أغسطس 2015.

وعند مقارنة التبادل التجاري بين دول مجلس التعاون وإيران للعام 2017 بالعام 2018، يتبين تراجع جميع دول المجلس باستثناء عمان والتي حافظت على علاقتها القوية بإيران، ولم تكتف عمان بالمحافظة على نسبة التبادل التجاري بينها وبين إيران، بل زادت في العام 2018 بنسبة 17.855 % عن العام الذي سبقه.

	الواردات 2017	الصادرات 2017	مجموع التبادل التجاري 2017	الواردات 2018	الصادرات 2018	مجموع التبادل التجاري 2018
الامارات	8179952	6696657	**14876609**	5706468	5949219	**11655687**
عمان	77764	520712	**598476**	267759	728569	**996328**
الكويت	27492	248081	**275573**	12169	253120	**265289**
قطر	23655	248534	**272189**	9490	225250	**234740**
البحرين	5530	11618	**17148**	853	11806	**12659**
السعودية	1396	809	**2205**	251	109	**360**

الجدول (9) - مقارنة بين مجموع التبادل التجاري بين العامين 2017 و2018

الخاتمة:

تتسم السياسة الخارجية الأمريكية بالنسبة لدول مجلس التعاون بالثبات وخاصة في بعدها الاقتصادي والأمني، وقد حاولت الدارسة التركيز على مدى توافق السياسات الخليجية البينية لدول المجلس تجاه إيران، من خلال التركيز على الدور الذي تلعبه القوى الدولية المؤثرة في صناعة السياسات الخارجية، كما قيمت الدراسة الدور الذي تلعبه الولايات المتحدة الأمريكية (كمؤثر دولي) ومدى التزام دول مجلس التعاون الخليجي بالإملاءات الأمريكية.

أولا: فترة التقارب (الاتفاق النووي)

التبادل التجاري بين إيران وكلا من السعودية والكويت وقطر وعمان قد ازداد في العام 2015 عن العام 2014. باستثناء البحرين والتي كان التراجع فيها نتيجة خلافات بينها وبين إيران، أما التراجع التبادل التجاري الإماراتي الإيراني لا يرجع لدوافع سياسة أو دبلوماسية، فهذا التراجع ناتج عن تراجع في القدرة الاقتصادية الإيرانية.

يتضح مما سبق ذكره، ***أن المؤثر الخارجي الدولي (الولايات المتحدة الأمريكية) أحدث اثراً ايجابياً على التبادل التجاري بين دول المجلس وإيران.***

ثانيا: فترة التباعد (الانسحاب من الاتفاق النووي)

تراجع التبادل التجاري بين إيران وجميع دول المجلس باستثناء عمان والتي ركزت على زيادة التبادل التجاري بينها وبين إيران.

ويتبين أن هناك أثرا ملموسا للسياسات والعقوبات الأمريكية على إيران، والذي أثر على التبادل التجاري بين إيران ودول المجلس، كما يتضح وجود تباين في السياسات الخليجية تجاه إيران وبالأخص سلطنة عمان التي لا ترتبط سياساتها بسياسات دول المجلس، واستمرار التقارب بين إيران والسلطنة وخاصة في ظل الضغط الأمريكي، يوضح مدى عمق العلاقات الإيرانية العمانية التي لم تتأثر بشكل مباشر في بالعقوبات الأمريكية على إيران.

يتبين مما تم عرضه سابقا، ***أن المؤثر الخارجي الدولي (الولايات المتحدة الأمريكية) أحدث اثراً سلبياً على التبادل التجاري بين دول المجلس وإيران.***

وتوجد لدى للولايات المتحدة اهدافاً محدودة بالنسبة للخليج وهي قائمة بشكل أساسي على المحدد الاقتصادي ويتضح أن المحدد الاستراتيجي هو نتيجة مباشرة لأهمية المحدد الاقتصادي بالنسبة للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي، أما بالنسبة لإسرائيل فأهمية المحدد الاستراتيجي قائمة على قدرة اللوبي الصهيوني على كسب تأييد الرأي العام الأمريكي ودعم هذا اللوبي للمرشحين في جميع المستويات السياسية.

وتستجيب دول مجلس التعاون الخليجي لمعظم للإملاءات الأمريكية، إلا أن سياسة فرض التطبيع مع إسرائيل تعد الأصعب على المنطقة، فقد قسمت المنطقة إلى قسمين، وفي حال استمرار الولايات المتحدة فرض هذه السياسة على دول المنطقة فمن الأغلب أن تستجيب دول المنطقة للإملاءات الأمريكية، أو أن تخلق تلك الإملاءات فرصة أكبر للتقرب من شركاء دوليين وإقليميين جدد.

المراجع:

أولا: مراجع باللغة العربية:

الكتب:

1. ترينا بارزي، **حلف المصالح المشتركة** (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2008)
2. زينب عبد العظيم، **الموقف النووي في الشرق الأوسط** (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2007)

3. غوستاف لوبون، **سيكولوجيا الجماهير**، هاشم صالح، (بيروت: دار الساقي، 1991)

الرسائل العلمية:

1. حاتم بن سعيد بن محمد مسن. مرتكزات السياسية الخارجية العمانية في ظل المتغيرات الإقليمية 2005–2016. جامعة الشرق الأوسط– رسالة ماجستير. 2017. ص 53–54
2. نوف سعود عبد العزيز المعتوق. دور القوى الكبرى في أعمال نظام الأمن الجماعي الدولي : دراسة تحليلية لموقف الولايات المتحدة الأمريكية إزاء البرنامج النووي الإيراني. جامعة القاهرة – رسالة ماجستير. 2010.

الدوريات والتقارير والمجلات:

1. أحمد أيرام، (2020) "**مستقبل القدرة الإيرانية في احتواء الضغوط والعقوبات الأمريكية بعد انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي**"، دراسات دولية، العدد 81،
2. توم فين، (2017) **قطر تستأنف تطوير أكبر حقل للغاز الطبيعي في العالم**، http://bit.ly/ 3 j 1 o 3 B 7 20 يناير 2023.
3. محمد مطاوع (2020). **السياسات الأمريكية– الأوروبية تجاه الاتفاق النووي الإيراني: الإدراكات والتفسيرات**. مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية –جامعة القاهرة ، 21(4)، 147–178. doi: 10.21608/jpsa.2020.131197

مواقع الإنترنت:

1. روسيا اليوم، (2019) **إيران تتفوق على قطر بإنتاج الغاز** http://bit.ly/ 3 XoBIBg 20 يناير 2023.
2. فرنسا 24، (2020)، القضاء الأمريكي يلزم إيران بدفع تعويضات قدرها 879 مليون دولار لضحايا تفجير 1996 بالخبر السعودية، https://bit.ly/ 3 j 1 Cxkt 20 يناير 2023.
3. مجيد انصاري (2013)، **إيران وحركة عدم الانحياز** http://bit.ly/ 3xAvV04

4. المكتب الإعلامي لوزارة الخارجية القطرية (2018)، **بيان بشأن تطورات ملف الاتفاق النووي الإيراني**20 DUe 0 Jc 3 /bit.ly// http: يناير 2023

5. الموقع الرسمي للمرشد الإيراني، سيرة الإمام الخامنئي، 3 kAu 3 /bit.ly// https: 20 Be يناير 2023.

6. المركز الإحصائي الخليجي- الحسابات القومية، (2013) "**الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية 2013**. https://bit.ly/ 3HxeOlX ". 22يناير 2023

7. المركز الإحصائي الخليجي- الحسابات القومية، (2020)، **الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية 2020** 22 https://bit.ly/ 3DtJFgP يناير 2023

8. المركز الإحصائي الخليجي- الحسابات القومية، (2020) **الناتج المحلي الإجمالي في مجلس التعاون للربع الثالث 2020 م**https://bit.ly/ 3H1MnL5 . 22 يناير 2023

9. وكالة الانباء الكويتية. 'العرب يقطعون علاقاتهم مع اسرائيل'. 2000/11/9 https://bit.ly/3nqjylY 7 يوليو 2023

10. شهد المحاميد. 'الأمير صباح.. دور ثابت في دعم القضية الفلسطينية'. 2020/10/1 https://aja.me/v8bkq 7 يوليو 2023

11. وكالة الأنباء الكويتية (كونا)، رئيس مجلس الأمة بالإنابة: كلمة سمو الأمير بالقمة الإسلامية كانت محط إعجاب واسع عربي وإسلامي https://bit.ly/3HATawt 03 مايو 2023

12. وكالة الأنباء الكويتية (كونا)، وزير الخارجية الكويتي: ملتزمون بالموقف العربي في التعامل مع إسرائيل بالمحافل الدولية https://bit.ly/3LuZial 03 مايو 2023

13. عربي بوست، سر إصرار البحرين على التطبيع مع إسرائيل رغم الرفض الشعبي الكبير، https://bit.ly/3AMGcb9 03 مايو 2023

14. منيره الفقيه، السياسة الخارجية الإيرانية تجاه إسرائيل في مرحلة ما بعد الثورة: هل تحركها الايديولوجيا أم البراغماتية، https://bit.ly/3LMTBGu 03 مايو 2023

ثانيا: مراجع باللغة الأجنبية:

English Resources:

Books:

Ali Ansari, **CONFRONTING IRAN: The failure Of American Foreign Policy and The Roots of Mistrust** (London: Hurst & Company, 2006) page 185

Journal, Reports, and Articles:

1. Barnett R. Rubin and Sara Batmanglich, "The U.S. and Iran in Afghanistan: Policy Gone Awry," MIT Center for International Studies (2008), p.3.
2. Crawford, N. C., & Lutz, C. (2021). Human Cost of Post-9/11 Wars: Direct War Deaths in Major War Zones, Afghanistan & Pakistan (Oct. 2001–Aug. 2021); Iraq (March 2003–Aug. 2021); Syria (Sept. 2014–May 2021); Yemen (Oct. 2002-Aug. 2021) and Other Post-9/11 War Zones. Watson Institute for International and Public Affairs, Brown University. https://watson. brown. edu/costsofwar/figures/2021/WarDeathToll.
3. Crawford, N. C. (2021). *The US Budgetary costs of the post-9/11 wars*. Watson Institute for International & Public Affairs, Brown University.
4. Nader, Alireza, Ali G. Scotten, Ahmad Idrees Rahmani, Robert Stewart, and Leila Mahnad. (2014) "Iran and Afghanistan: A Complicated Relationship." **In *Iran's Influence in Afghanistan: Implications for the U.S. Drawdown*,** 5–22. RAND Corporation.
5. Rakel, E. P. (2007). "VI. Iranian foreign policy since the iranian islamic revolution: 1979–2006". In The Greater Middle East in Global Politics. Leiden, The Netherlands: Brill.
6. Elif E. Demiral, and Ümit Sağlam.(2021) '**Eco-efficiency and Eco-productivity assessments of the states in the United States: A two-stage Non-parametric analysis**'. *Applied Energy* 303,117649(2021).
7. Homayoon Shirazi, Karim Azarbaiejani, and Morteza Sameti. **'The Effect of Economic Sanctions on Iran's Exports**'. *Iranian Economic Review* 20,1(2016):14.

Internet:

1. Edwin Tran, (2019) **The Rise and Fall of the JCPOA: Oman's Foreign Policy Part 3.** http://bit.ly/3HijWtK January 20, 2023
2. Kenneth Katzman, (2022) **Iran Sanctions**, RS20871.pdf (fas.org) January 20, 2023.
3. Romesh Ratnesar, (2002) **Tehran's Game http://bit.ly/3wpc17C** January 20, 2023.
4. The White House, (2015) **Fiscal Year 2016 Historical Tables Budget the U.S. Government, https://bit.ly/3kvOwqY** January 20, 2023.
5. The White house, (2015) **THE IRAN NUCLEAR DEAL: WHAT YOU NEED TO KNOW ABOUT THE JCPOA** https://bit.ly/3D1j62i January 20, 2023.
6. World Population Review, (2023) **Iran Population 2023, http://bit.ly/3GXhx6y** January 20, 2023.
7. Youssef M. Ibrahim, (1996), **Saudi Rebels Are Main Suspects in June Bombing of a U.S. Base, http://bit.ly/3D6UO6K** January 20, 2023.
8. WITS Data, (2018), **Iran, Islamic Rep. Exports** http://bit.ly/3J6yUV7 January 22, 2023.
9. WITS Data, (2018), **Iran, Islamic Rep. Imports**, http://bit.ly/3R1xNb9 January 22, 2023.
10. WITS Data, (2018), **Iran, Islamic Rep. Exports to Iraq** http://bit.ly/3J6yUV7 January 22, 2023.
11. WITS Data, (2023), **Trade Statistics by Product**, http://bit.ly/3JbLnah January 22, 2023.
12. WITS Data, (2023), **Iran, Islamic Rep. trade balance, exports, imports**, http://bit.ly/3D5yhau January 22, 2023.
13. WITS Data, (2018), **Fuels Exports by country 2018** , https://bit.ly/3NUunpA February 20, 2023.https://bit.ly/3NUunpA February 20
14. WITS Data. (2018)'**United States Imports, Tariffs by country and region'.** https://bit.ly/43D6EQu February 20, 2023.
15. WITS Data. (2018) **'United States Exports by country and region'.** https://bit.ly/3Olhoyv February 20, 2023.